النيابة العامة توجه الاتهام لزياد الكربولي ومجموعة تابعة لتنظيم «القاعدة» باستهداف المصالح الاردنية

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

انتهت نيابة امن الدولة الأردنية من اعداد قرار الاتهام بقضية عضو القاعدة المتهم زياد الكربولي ـ عراقي الجنسية الذي القت الجهات الامنية الاردنية القبض عليه قبل فترة وأشارت الى انه مسؤول الغنائم لتنظيم القاعدة في محافظة الأنبار.

كما تضمن القرار اسماء 13 متهما (جميعهم فارون من وجه العدالة) وهم ظافر عليوي ومحمد الكبيسي وذاكر عليوي الملقب ابو حذيفة وقائد الكبيسي وياسر الكبيسي ومجيد الكبيسي ومحمود الكبيسي واياد الكربولي وهو شقيق زياد ومحمود عمرة ومهند الكبيسي ونبهان العسافي وفائق الكبيسي ويونس الرملاوي وجميعهم يحملون الجنسية العراقية ويواجهون عدة تهم وهي القيام بأعمال ارهابية افضت الى موت انسان وحيازة مواد مفرقعة ـ قذائف صاروخية والمؤامرة بقصد القيام بأعمال ارهابية والانتساب الى عضوية جمعية غير مشروعة وهي مجموعة التوحيد والجهاد عصائب العراق التابعة لتنظيم القاعدة.

واهم ما جاء بقرار الاتهام ان المتهم زياد كان يتردد على المملكة حيث اقام في المفرق لفترة ثم انتقل للاقامة في الزرقاء كما عمل لمدة 8 اشهر في شركة الريشة لتوليد الكهرباء بمنطقة الريشة، وخلال عام 2002 عمل في مزرعة بمنطقة الباعج وتم ابعاده لدخوله بطريقة غير مشروعة.

وفي 2003 وعلى اثر الحرب على العراق اخذ زياد يتنقل ما بين بغداد والقائم الى ان اقام في 2004 في طريبيل الحدودية وتعرف على الثاني ظافر واخبره الاخير انه ينتمي الى جماعة التوحيد والجهاد وعرض على زياد العمل معهم على ان تكون طبيعة عمله الابلاغ عن الشاحنات الاردنية التي تعبر العراق لكي يتولى ظافر وباقي المجموعة استهداف المصالح الاردنية عن طريق الاعتداء على سائقيها ونهب البضائع والسيارات وذلك لمنفعة الجماعة. ووافق زياد وبدأ بتزويده بأوقات دخول الشاحنات الاردنية ومواصفاتها وكان يتولى ظافر والمجموعة نهبها.

كما تعرف زياد على محمد الكبيسي وذاكر وطلب منهما عدم البوح عن طبيعة عمله لغايات امنية، وفي تلك الفترة ابلغ زياد ظافر ان سيارتين اردنيتين ستدخلان العراق محملة بالبضائع وابلغه ظافر ان اعضاء التنظيم متواجدون في الفلوجة بمهمة جهادية وطلب منه الاشتراك بتنفيذ عملية عسكرية والاعتداء على المركبتين واعطاه الاسلحة اللازمة.

وفي نهاية 2004 تعرف زياد على امير مجموعة التوحيد والجهاد ياسر وعلى مجيد ثم قام ظافر وذاكر بتفخيخ سيارتين بواسطة صواريخ ضد مركزي حدود طريبيل العراقي ومركز الكرامة الاردني، كما كلفا المحكوم فهد الفقيهي بتنفيذ عملية عسكرية انتحارية ضد الصهاريج الاردنية الا انه لم يتمكن من تنفيذ العملية بسبب سقوط سيارته في جرف ترابي الامر الذي ادى الى فصل التيار الكهربائي عن المتفجرات والقي القبض عليه.

وفي لقاء ضم مجموعة منهم عرضوا على زياد الانضمام الى تنظيم القاعدة والعمل معهم بشكل موسع ووافق زياد وقام امير المجموعة ياسر بتزويد زياد بهاتف الثريا واتفقوا على تنفيذ عمليات عسكرية ضد المصالح الاردنية وخاصة السيارات المحملة بالبضائع واتفقوا على الاستيلاء على السيارات والاعتداء على سائقيها، ثم تعرف زياد على ابو خليل وهو من تنظيم عصائب العراق وطلب منه استهداف المصالح الاردنية وكان ابو خليل ومن معه يتولون الاستيلاء عليها...وعلموا ان ناقلة اردنية ستدخل وعلى متنها 5 سيارات وابلغ ابو خليل زياد بانه سيرسل له مبلغ حوالي 50 الف دولار.

وفي الشهر الثالث من العام الماضي كان السائق الاردني محمد مياس يقف بسيارته التريلا في طريبيل صعد زياد الى التريلا وكان يحمل مسدسه وطلب من مياس التوجه الى غرفة السرير وبعد ان رفض انهال عدد من اتباع زياد عليه بالضرب الا ان مياس تمكن من الهرب.

وبعدها ابلغ زياد انه اصبح مسؤول التنظيم في طريبيل وتعرف على طبيعة عمل التنظيم التابع للقاعدة وعلى تقسيماته حيث كانت هذه المجموعات تعمل ضد المصالح الاردنية حيث ان المجموعة الاولى تضم مسلحين مقاتلين وتضم ظافر وذاكر ومجيد ومهند اما المجموعة الثانية والمسؤولة عن السائقين والبضائع الاردنية والسيارات التي تدخل الى العراق وتضم زياد وشقيقه اياد، وقد تمكنوا من ايقاع الرعب بين السائقين الاردنيين وترويعهم .

وفي شهر ايلول من العام الماضي علموا ان شخصين اردنيين يعملان بالسفارة الاردنية ببغداد وانهما غادرا طريبيل باتجاه بغداد عندها قام زياد بابلاغ ياسر امير المجموعة وطلب زياد من ياسر القبض عليهما وبعد ان اجريت الاتصالات لمعرفة من هما وبعدها لم يعثر عليهما فقام زياد بالاتصال بشقيقه وطلب الاخير منه الحضور الى طريبيل وابلغه ان لديهم اردنيا وهو مكتف اليدين داخل الكرفان الذي يقيم به زياد وشقيقه اياد ويعمل هذا الاردني ضمن الحماية الامريكية وابلغه شقيقه انه تم اختطافه والاستيلاء على سيارته وعندما اجرى زياد اتصالاته اخبره يونس انه سيرسل له 3 من اعضاء تنظيم القاعدة وبعد ان تأخروا في الوصول طلب يونس من زياد ان يضع الاردني في داخل صندوق سيارته وان يحضره اليه لكن زياد نبهه ان الطريق غير امن عندها اتفقا على تنفيذ عمل عسكري ضد الاردني وقتله وبعدها طلب زياد منه الترجل من الصندوق الا انه خاف وقال له انك ستقتلني وعندها اجاب زياد بالنفي وعندما نزل خاطبه زياد وقال له «تشهد» وبالفعل تلفظ بالشهادة واطلق عليه عيارين في رأسه وفارق الحياة، ونتيجة للخطر ضد سائقي الشاحنات فقد توقفوا عن الذهاب للعراق بعد ان سجلت 4 حالات وفاة و65 حالة سلب و11 حالة حرق.

وفي شهر رمضان الماضي اتصل ذاكر بزياد وطلب منه تناول الفطور بمنزله وهناك التقى بأمير تنظيم القاعدة في الرمادي ابو حسين وبعدها ذهبوا الى السوق والتقوا امير المجموعة ياسر واشترى هاتفا خليويا وشرائح وطلب ياسر من زياد العمل تحت امرة ابو حسين فوافق ثم اصطحب زياد ابو حسين بسيارته واخذوا يتحدثون عن الاسلحة والعمل العسكري ضد الاردن وعن طبيعة المهمة التي حضر لاجلها ابو حسين عندها ابلغ زياد امير تنظيم القاعدة برغبته بالاشتراك معهم حيث زوده بهاتف جديد واخذوا يستطلعون المنطقة الحدودية العراقية الاردنية وعندما اصبحوا جاهزين قال ابو حسين كل شيء تمام واعتقدوا ان ضابط الارتباط الاردني موجود الا انهم تفاجأوا بأربعة افراد من حرس الحدود العراقي، وتحت تهديد السلاح قاموا بخطفهم وقتلوا 3 منهم.

وتوجهوا الى الرطبة وشاهدوا سيارة لوحتها دبلوماسية وبها اربعة اشخاص وتبين ان اثنين منهم يحملون الجنسية المغربية ويعملان بالسفارة المغربية في حين ان الاخرين هما اكراد وبعدها تم تسليم المغربيين الى ابو مصعب الزرقاوي الذي قام بقتلهما، ونتيجة لملاحقة اعضاء القاعدة من قبل القوات الامريكية فقد توجهوا للرمادي.

واثناء وجودهم في منزل مستأجر للقاعدة شاهدوا على شاشة التلفاز خبر محكمة امن الدولة الاردنية الذي يقضي بالحكم على فهد الفقيهي بالاعدام وعلى اثرها اتفق زياد مع محمد وذاكر وياسر وفائق على تنفيذ اعمال عسكرية ضد صهاريج اردنية تقف بالكرامة عن طريق قصفها وتكون محملة بالنفط وابلغهم الامير ياسر بان الصواريخ جاهزة وقام زياد باستطلاع تحركات احد الضباط العراقيين برتبة لواء تمهيدا لتنفيذ عمل عسكري بواسطة حزام ناسف، بعد ان اتفقوا ان منفذها سيكون ليبيا، الا انه نتيجة للمتابعات الامنية من قبل المخابرات الاردنية لم تنفذ العملية والقي القبض على زياد الكربولي.

التقرير السنوي للحريات الصحفية في البلدان العربية لعام 2005

الدول العربية تتآمر على حرية التعبير وتلاحق الصحافيين بعقوبات ظالمة

عمان ـ «القدس العربي»:

اصدر مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان تقريره الأول حول «الحريات الصحافية في البلدان العربية خلال عام 2005»، وتناول التقرير حالة الحريات الصحافية في 15دولة عربية هي: الاردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، السودان، العراق، الكويت، اليمن، تونس، جيبوتي، فلسطين، لبنان، ليبيا، سورية ومصر. ولم يتسن رصد الحريات الصحافية في السعودية وسلطنة عُمان وباقي الدول العربية الأخرى. لصعوبات عديدة.

وبين التقرير أن الغالبية العظمى من البلاد العربية، لا تزال تتحكم بقوة في الصحافة وكافة وسائل الإعلام الأخرى وتعرقل استقلاليتها، وتفرض القيود المشددة على حريتها، بما يجعلها لا تقوم بدورها المأمول في المجتمع خاصة من ناحية الرقابة على الحكومات ومكافحة الفساد.

وكشف التقرير مدى خطورة الأوضاع التي يعاني منها الإعلام العربي من تزايد عمليات القتل التي تستهدف الصحافيين في العراق وفلسطين، واستمرار مسلسل الخطف والتهديد، والأحكام التعسفية بالسجن والغرامات المالية بحق الصحافيين ودور الصحف في العديد من البلدان العربية، إضافة إلى إغلاق للمؤسسات الإعلامية والرقابة المسبقة على الصحف والمطبوعات، وتوسيع دائرة التجريم في القوانين الماسة بحرية الصحافة والإعلام، وأصبح الصحافي يجد نفسه ملاحقاً أو مطلوباً لأكثر من جهة، سواءً حكومية (رسمية) أو أمنية أو قضائية أو أحزاب أو مجموعات مسلحة.

وأشار التقرير إلى «أن انتهاك حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة هو المؤشر الأول على تشظي الحريات العامة الأخرى. وضمان حرية التعبير والرأي هو مقياس ومؤشر لمدى احترام حقوق الإنسان وحرياته والمنصوص عليها دستورياً في الدول والمجتمعات، يأتي من وجود قضاء مستقل، يستند إلى دستور حي مفعلة مواده وقوانينه، في دولة مؤسسات، كل مؤسسة فيها ملتزمة بصلاحياتها ومسؤولياتها وواجباتها، تجاه المؤسسة نفسها بالدرجة الأولى، والمواطنين والدولة بالدرجة الثانية والتي هي الأساس».

واضاف «طالما هناك تنوع في الرؤى، فلا بد من وجود التنوع في الرأي والخطاب، ولا بد من احترام الرأي والرأي الآخر، مع ضرورة وجود حرية الصحافة والتعبير في ظل الدستور وتفعيل القوانين التي تضمن هذه الحقوق، في ظل قضاء مستقل ونزيهة».

وذكر التقرير أن الصحافي في الدول العربية معرض لأربع أنواع من العقوبات، وهي:

1ـ جزائية: تستهدف الحد من حريته الشخصية «كالتوقيف أو الحبس».

2ـ مدنية: الغرامة بالمال.

3ـ تكميلية: المنع المؤقت أو الدائم من ممارسة المهنة، أو نشر الحكم في صحيفة أو أكثر.

4ـ تأديبية: كالتي توقعها النقابات على أعضائها، وقد تتضمن أيضا المنع من ممارسة المهنة بما قد يعني أحيانا المنع من الترشح لمناصب النقابة أو رئاسة التحرير.

ولاحظ التقرير أن العقوبات مبالغ فيها وهدفها ردع الصحافي عن ممارسة مهنته بحرية، وأغلبها ثأرية تهدف للإنتقام وليس الإصلاح. كما أشار إلى إن حرية الصحافة ليست ترفا، إنما عامل أساسي في التنمية.

وابرز التقرير عدداً من التوصيات التي تساعد الصحافة العربية على القيام بدورها بتعزيز التنمية والإصلاح والتحول الديمقراطي في الدول العربية، منها إلغاء كافة اشكال الرقابة المسبقة على حرية التعبير وحرية الصحافة والإعلام وإنهاء العقوبات السالبة للحرية في الجرائم المرتكبة بواسطة المطبوعات وجرائم الرأي. وإصدار تشريع واضح وصريح يمنع التوقيف والحبس في قضايا المطبوعات مع إقرار قوانين تضمن حق الوصول الى المعلومات وتعديل التشريعات العربية لتتوافق مع إلتزامات الدول العربية تجاه المواثيق الدولية خاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. والنص على محاكمة الصحافيين بشكل حصري امام المحاكم المدنية، ونزع اختصاص المحاكم الإستثنائية في ذلك.

نقابة الصحافيين تستنكر توقيف اعلاميين غطوا مؤتمرا اسلاميا اردنيا

عمان ـ «القدس العربي»:

اعتبر مجلس نقابة الصحافيين الاردنيين توقيف الصحافيين وتوجيه الشتائم لهم من قبل رجال الشرطة الجمعة الماضي «خرقا لحرية الصحافة» ورفض مجلس نقابة الصحافيين خلال جلسة عقدت امس الاول برئاسة النقيب طارق المومني تعرض الصحافيين لاعتداءات اثناء تغطيتهم للنشاطات التي يكلفون بها من قبل مؤسساتهم الصحافية والاعلامية، مستهجنا توقيفهم لعدة ساعات وتوجيه الشتائم لهم حتى بعد ابلاغهم ـ رجال الشرطة ـ انهم يمارسون مهنتهم وعملهم الصحافي.

وكان اعلاميون وصحافيون تعرضوا الي التوقيف من قبل رجال الامن العام ومصادرة هواتفهم الخلوية وكاميرات بعضهم لدى تغطيتهم لمهرجان خطابي نظمته الحركة الاسلامية الاردنية بعد صلاة الجمعة الماضية داخل مسجد الجامعة الاردنية احتجاجا على المجازر الصهيونية في قطاع غزة. وجدد المجلس مطالبته الغاء العقوبات السالبة للحرية وفي مقدمتها عقوبتها التوقيف والحبس في قضايا المطبوعات والنشر تعزيزا لحرية الصحافة.

واوضح الصحافي من صحيفة «السبيل» الاسبوعية زياد الصمادي في شكوى وصلت الى احدي الصحف المحلية نسخة منها انه تعرض للضرب من قبل بعض عناصر الاجهزة الامنية الاردنية بحسب الشكوى رغم تاديته لواجبه المهني والصحافي حيث تساءل الصمادي في الشكوى عن سقف الحريات الصحافية في الاردن.

وطالبت نقابة الصحافيين الاردنيين التحقيق في الحادثة منها لتكرارها مستقبلا، موضحة ان هذه الانتهاكات تتعارض وتعليمات توفير التسهيلات الامنية للصحافيين اثناء تاديتهم لواجبهم المهني وتوفير المعلومات لهم بشفافية وصدقية.

تجديد توقيف النواب الاسلاميين الأردنيين الذين عزوا بالزرقاوي

■ عمان ـ يو بي أي: قال مصدر قضائي أردني ان السلطات المختصة اصدرت امس الإثنين قراراً بتمديد توقيف أربعة نواب إسلاميين قدموا التعازي بالزعيم السابق لتنظيم القاعدة في العراق ابو مصعب الزرقاوي الذي قتل الشهر الماضي.

وقال المصدر ليونايتد برس إنترنشنال إن مدعي عام محكمة أمن الدولة أصدر قراراً بتجديد توقيف النواب الأربعة خمسة عشرة يوما على ذمة التحقيق في القضية، مشيراً إلى رفض الطلب الذي تقدم به محامو الحركة الإسلامية للإفراج عن النواب الموقوفين بكفالة مالية.

وهذه هي المرة الثانية التي تجدد فيها فترة احتجاز النواب الأربعة الموقوفين منذ 12حزيران (يونيو) الماضي بعد أن وجه إليهم مدعي عام محكمة أمن الدولة تهمتي إثارة الخلافات المذهبية وتعكير صفو الوحدة الوطنية.

وكان وكلاء الحركة الإسلامية قد أبدوا تفاؤلا بقرب الإفراج عن النواب الأربعة بكفلات مالية. ويحتجز النواب الأربعة في سجن الجفر الصحراوي الذي تصفه منظمات حقوقية بأنه مؤسسة عقابية.

وتقول الحكومة الأردنية أن السلطات إعتقلت النواب الأربعة بناء على شكاوى تقدم بها عدد من عائلات ضحايا تفجيرات فنادق عمان التي وقعت العام الماضي وتبنى الزرقاوي مسؤوليتها.

وأدت زيارة النواب الأربعة لبيت العزاء ووصف أحد النواب الأربعة للزرقاوي بأنه شهيد إلى إثارة أزمة غير مسبوقة في العلاقة بين الحكومة الأردنية والحركة الإسلامية التي رفضت الإعتذار عن التعزية بالزرقاوي الذي تعتبره الحكومة الأردنية إرهابيا.

استنفار تام في الصحف المصرية.. وهجمات عنيفة على حيتان السلطة.. واتهام الرئيس بنقض وعده.. ومعارك حول «عمارة يعقوبيان»

مناقشات عاصفة في مجلس الشعب حول قانون الصحافة.. واتهام جمال مبارك بالوقوف وراء المشروع.. ووصف النظام بعصابة علي بابا

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الاثنين عن مناقشات مجلس الشعب لبعض مواد مشروع الحكومة في العقوبات على قضايا النشر، وعودة صحف «المصري اليوم» و«الوفد» و«الأحرار» للصدور، بعد مشاركتها يوم الأحد مع الصحف الأسبوعية في الاحتجاب احتجاجا على المشروع، وامتلأت بالهجمات الضارية ضد مجلس الشعب والنظام والمشروع ونشرت عن مظاهرة الصحافيين واحتجاجاتهم وفوز ايطاليا بكأس العالم، وموافقة مجلس الشورى على مشروع الحكومة بالسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في السكك الحديدية، وهو ما يتطلب تعديلا في القانون، والغريب ان صفوت الشريف رئيس المجلس يبرر ذلك بالقول بأن هذا لا يعني خصخصة السكك الحديدية، ورئاسة الدكتور احمد نظيف رئيس الوزراء اجتماعا لبحث عدة مشروعات منها مشروع لزراعة مليون فدان جديدة، وإقامة أربعمائة قرية في الظهير الصحراوي، ولوحظ من مدة أن هناك ما يشبه الاسهال في التصريحات عن مشروعات وانجازات سبق وأدلوا بتصريحات عنها، ووفاة الفنان عبدالمنعم مدبولي والقبض على 27 من الاخوان المسلمين اثناء اجتماعهم في شقة بمصيف راس البر، وحضور وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي الاحتفال بتخريج دفعة جديدة من المعهد الفني للقوات المسلحة.

وإلى ما لدينا:

معركة الصحافيين

ونبدأ بمعركة الصحافيين وميل زميلنا عبدالله كمال رئيس تحرير مجلة «روزاليوسف» للمشروع الحكومي وهجومه على النقابة بقوله:

«لا أرغب في أن أشن هجوما حادا على النقابة ومجلسها، وهو هجوم مستحق، ليس لأنني لا أريد ذلك، ولا لأن هذا ليس وقته، بينما يخوض المجلس معركته الخاسرة في الضغط من اجل تعديل القانون وفرض رؤيته ولكن لأني فعلت هذا من قبل، وكتبت منذ أشهر منتقدا ضعف النقابة وعجز النقيب عن إدارة الموقف، وعدم قدرتيهما على استثمار وعد الرئيس بمنع الحبس في جرائم النشر وقرأت الموقف مبكرا، وتوقعت الفشل، إلى أن كانت المحصلة المرئية هي تلك التي أمام أعين الجميع منذ يومين حين اكتشف الكل أن النقابة غير قادرة على حشد ـ حتى الصحافيين ـ من أجل معركة الصحافيين.

صاحبة الجلالة، التي يحاول أن يختطفها أصحاب الضلالة تعاني وتئن وتضج، بعد أن أصبح العبث قيمة، والابتزاز ظاهرة، لقد اقتحم عالم المهنة مئات من اللا مهنيين، وصارت الساحة تعج بكوادر الأحزاب والجماعات السياسية الذين يتسترون وراء كارنيه النقابة، وأصبح دورهم التنظيمي في أحزابهم وجماعاتهم هو أنهم «صحافيون» ومن عجب أن أعلى الأصوات في الجماعة الصحافية الآن ليس لهم تاريخ مهني، وانما لهم تاريخ سياسي، ومن عجب أن غالبية الجماعات السياسية والاحتجاجية يتصدرها من يطلق عليهم صفة الصحافيين.

ألم يتوقف أحد أمام ظاهرة أن يكون أهم ابطال احداث حزب الوفد هم من «الزملاء» الصحافيين؟ ألم يتوقف أحد أمام ظاهرة أن يكون أبرز متصدري مظاهرات «كفاية» هم من الزملاء الصحافيين، ألم يتوقف أحد أمام ظاهرة أن يكون أبرز كوادر الأحزاب الناصرية واليسارية هم من الزملاء الصحافيين، ألم يتوقف أحد أمام ظاهرة أن عددا كبيرا من قيادات الجمعيات الاهلية الجديد هم من الزملاء الصحافيين.

الزملاء السياسيون الذين يحملون صفة الصحافة، يقولون انهم يسعون إلى اسقاط قانون «حماية الفساد» وقد تم ارسال رسالة تليفزيونية تطالب بمقاطعة الصحف القومية التي سوف تصدر بالطبع يوم احتجاب الصحف الخاصة والحزبية، والسؤال هو: هل يقصد الزملاء على الجانب الآخر اننا نحمي الفساد؟! وكيف يمكن قبول منطق أن عدد الصحافيين العاملين في الصحف التي سوف تصدرهم أضعاف من يعملون في الصحف التي لن تصدر؟

بحسبة بسيطة يمكن القول ان الصحف التي سوف تصدر ولن تحتجب فيها نحو أربعة آلاف صحافي، في حين لا يزيد معارضو الصدور على ألف وخمسمائة، فهل الاربعة آلاف أعداء للحرية وللوطن ويحمون الفساد؟».

بينما قال زميلنا الدكتور عبدالعاطي محمد رئيس تحرير مجلة «الأهرام العربي» موجها نقده للحكومة ولقطاع من الصحافيين:

«لقد تأثرت الحكومة وهي تعد هذا المشروع بالاجواء السياسية السيئة التي صاحبت أداء الصحافة المصرية في العامين الاخيرين، وأخذ الغضب يتفاعل في نفس الحكومة يوما بعد الآخر وهي ترى أن الصحافة خرجت عن حدود المعقول والمألوف والقانون من حيث شن حملات متتالية على عدة شخصيات عامة، وإثارة لشبهات حول هذا وذاك دون طرح قرائن ومعلومات دقيقة مما سبب قلقا حقيقيا للكثير من قيادات الحكومة ورجالها وكبار رجال الأعمال ايضا، وفضلا عن تعمد قطاع من الصحافة أن يجعل البلاد على سطح صفيح ساخن دائما بالحق والباطل، ونظرت الحكومة، مثلما نظر الرأي العام للصحافة على أنها قوة تريد لنفسها أن تصبح مطلقة العنان لتفعل ما تريد تحت دعوى النقد المباح وحرية التعبير عن الرأي لكن النقد المباح اختلط بالتجريح والمزج بين سلطة الادعاء والحكم في يد قطاع من بين أبناء صاحبة الجلالة استغلالا لأجواء الحرية السياسية. ان الصحافيين كانوا مسؤولين عن دفع الحكومة إلى هذا الموقف لكننا نتحدث الآن عن تشريع للمستقبل ولأجيال قادمة وللصالح العام وليس عن تشريع تحكمه اعتبارات الحياة السياسية الراهنة الطارئة والمضطربة بطبيعتها مما كان يقتضي من الحكومة أن تسموا فوق غضبها وتتعامل مع ملف الصحافة مثلما تعاملت مع ملف القضاة أي بروح الحوار والتراضي وليس بروح الانتقام والعقاب».

وإلى «أهرام» أمس، وزميلنا وصديقنا أسامة سرايا رئيس تحريرها وهو من المقربين لجمال مبارك، قال:

«قانون العقوبات الجديد بتعديلاته قد اعطى الصحافة وحرية الرأي حصانات جديدة ومزايا متعددة حين تخلصت من عقوبة الحبس في الكثير من المواد وفي المواد التي بقيت لم تصبح تعج بكوادر الأحزاب والجماعات السياسية الذين يتسترون وراء كارنيه النقابة، وأصبح دورهم التنظيمي في أحزابهم وجماعاتهم هو أنهم «صحافيون» ومن عجب أن أعلى الأصوات في الجماعة الصحافية الآن ليس لهم تاريخ مهني، وانما لهم تاريخ سياسي، ومن عجب أن غالبية الجماعات السياسية والاحتجاجية يتصدرها من يطلق عليهم صفة الصحافيين.

ألم يتوقف أحد أمام ظاهرة أن يكون أهم ابطال احداث حزب الوفد هم من «الزملاء» الصحافيين؟ ألم يتوقف أحد أمام ظاهرة أن يكون أبرز متصدري مظاهرات «كفاية» هم من الزملاء الصحافيين، ألم يتوقف أحد أمام ظاهرة أن يكون أبرز كوادر الأحزاب الناصرية واليسارية هم من كامل الرضا فقد حققت شيئا من التوازن بين حرية الرأي وتعميق رسالة الصحافة السامية وحماية الحياة الخاصة للمواطنين».

وأما «الجمهورية» وهي قومية فقد واصلت التأكيد على حملتها الضارية ضد مشروع القانون بخلاف الصحف الأخرى وهو ما يوجب الاشادة بها، وكان المانشيت الرئيسي في صفحتها الأولى امس هو ـ مجلس الشعب وافق على قانون الحبس ـ وقالت في عمودها اليومي ـ مختصر ومفيد ـ الذي توقعه باسم المصري:

«أبو عمر المصري يقاضي بيرلسكوني ويطالبه بتعويض عن خطفه من ايطاليا ونسي المصري ان هناك مصريا آخر يكتب هذا العمود وهو معرض للحبس بسبب قانون النشر.

لام كثيرون «الجمهورية» على موقفها من قانون لنشر وأكدوا اننا صحيفة قومية ينبغي أن تدافع عن حكومة الحزب الوطني لأن القانون ليس موجها للصحافة القومية، ونقول في «الجمهور» ان الصحافة أسرة واحدة فيها الشارد وفيها العاقل فيها المتهور وفيها الرشيد، ويستحيل أن يكون أبناء العائلة الواحدة مستنسخين من اصل واحد وإلا ما تعددت الآراء وتنوعت، ونحن ودافعنا عن قضايا كثيرة، لأبناء الوطن وعندما جاءت قضيتنا الوحيدة وهي الحبس في جرائم النشر واتخذنا موقفا محددا منها لامنا كثيرون وانتقدونا، لأنه لا يصح أن ندافع عن مهنة ننتمي اليها لأن مهمتنا الدفاع عن الآخرين فقط، ياسبحان الله!!»

صحيح ياسبحان الله، على هذه البجاحة غير المعقولة من أقوال أناس قال عنهم امس ايضا كاتبنا الساخر الكبير أحمد رجب في بابه اليومي بـ«الأخبار» نص كلمة:

«قال د. مفيد شهاب وزير المجالس النيابية ان مشروع قانون جرائم النشر توجهه الأساسي تحقيق مزيد من الحريات، انتهت النكتة».

وأما زميلنا وصديقنا مجدي مهنا فقد ترك عموده اليومي في «المصري اليوم» دون كلمة، أي ساحة بيضاء تنتهي بعبارة «هنيئا للقتلة والعدوان على حرية الصحافة».

أما «الوفد» فعادت للتركيز على رجل الأعمال ومحتكر الحديد وأمين التنظيم بالحزب الوطني الحاكم ورئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب فخصصت له الثلث الأعلى من الصفحة الأخيرة صورا وكلاما وعنوان الكلام كان ـ الحديدي جدا، جدا، الصلب جدا، جدا، أنا عز قانون اللصوص، وأما الكلام فهو:

«مع الاعتذار للمرحوم الكاتب الكبير يوسف ادريس مؤلف المسرحية الشهيرة ـ أنا سلطان قانون الوجود ـ اثبت رجل الأعمال أحمد عز قدرته المسرحية البارعة في السيطرة على صناعة الحديد وفي السيطرة على صناعة الصلب وفي السيطرة على الحزب الوطني وتهميش العتاة العتاقي من الحرس القديم وبنفس القدرة المسرحية البارعة بدأوا يلتفون حول أعلى مراكز صناعة القرار في مصر ولا شك أن نكسة 9 يوليو هي مسرحية حلم بها عز وأبدعها في الخيال ثم نفذها وفرضها على مسرح الواقع، الكاتب المسرحي جدا، جدا، أمين التنظيم في الحزب الوطني ورئيس لجنة الموازنة ورئيس من لا رئيس له».

كما نشرت في صفحتها الأولى حديثا مع الشاعر أحمد فؤاد نجم:

«الأمر واضح وضوح الشمس، فالنظام يلعب في الوقت الضائع غير أن لعبته في وساخة الاعيب اليهود، وهذا ظاهر من توقيت عرض وطرح القانون، لقد استغلوا انشغال الناس بما يحدث في فلسطين ونحن متواطؤن معه بالطبع، ومباريات كأس العالم وأشياء اخرى، وإذ بهم يخرجون علينا بهذا القانون الفضيحة، ان عصابة علي بابا التي تحكم مصر ضاقت ذرعا بالصحافة، التي تلاحق فساد رجالها لأنهم يريدون أن يسرقوا في الظلمة دون أن يعرفهم أو يكشفهم أحد. هو ده مجلس شعب حقيقي؟ ده مجلس أنا انتخبته أو انت أو غيرنا؟ لا، هذا لم يحدث هذه سلطة من ساسها الى رأسها جالسة بالعافية وليس بالانتخابات، لكن في رأيي، هذه بشرى خير، وراء هذا القانون أحمد عز الذي امتلك المليارات في سنوات، وأنا دائما اسأل بيني وبين نفسي من أين جاء هذا الطفل المعجزة ليحقق كل ذلك في غمضة عين لكن يبدو أن السلطة لديها رجالها الذين يأتوا في أوقات تعلمها هي، أهلا بالسجن إذا جاء عن طريق هؤلاء لأنه عيب إلا نكون في السجن حاليا، أنا عن نفسي وغيري الكثير، لا أخاف السجون، لكن أخاف التاريخ الذي لا يرحم فالتاريخ سوف يكتب في صفحات ذهبية اسماء وسوف يضع في مزبلته أسماء اخرى هم يعرفون انفسهم والشعب ايضا يعرفهم، هذا النظام لا يشعر إلا بذاته فقط وجبينه مرصع بالعار، الغلابة الذين احترقوا في قطار الصعيد، عار، وما حدث في مسرح بني سويف عار، والسمك الذي أكل البشر من عبارة ممدوح اسماعيل عار، أنا لن يوقفني عن الكلام وفضح الفساد والفاسدين أي قانون لأننا أصحاب البلد، وهم الحرامية ولا يصح أن يقول الحرامي لصاحب البيت، بخ».

وأما الظاهرة الملفتة في «الوفد» فكانت هجومها العنيف على مجلس نقابة الصحافيين والنقيب جلال عارف والمطالبة باستقالة المجلس، والأخطر قولها:

«الآن ليس أمام المجلس إلا الاستقالة ليس احتجاجا عل القانون وانما اعتراف بالفشل في إدارة الأزمة، أما اسقاط القانون فهو واجب الصحافيين المصريين وهو معركة الوفد على وجه التحديد».

وهذا كلام ما كان يجب ان تكتبه الوفد لأنه يعني محاولتها تهميش الصحف الحزبية والمستقلة الاخرى، وتصديها لقيادة الصحافيين نحو المعركة وتوريطها حزب الوفد في معارك مع الأحزاب الأخرى.

وأما «المصري اليوم» فقد نشرت مقالات لعدد من رؤساء تحرير الصحف التي احتجبت وقال رئيس تحريرها زميلنا وصديقنا مجدي الجلاد:

«وضع مبارك سيف الحبس بالقانون على رقاب كل الصحافيين ورغم انه وعد وتعهد منذ عامين أو يزيد بإلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر، فان ما يحدث الآن يؤكد ويقطع بأن ثمة رجالا حول الرئيس اكتسبوا قوة كسر وعد رئاسي واضح وصريح ربما لأنهم أحكموا قبضتهم على كل شيء، وربما لأنهم يستندون الى قوة جديدة تنمو وتتعاظم في الحكم، سيدي الرئيس هل ترضى لي ولأبنائك الصحافيين الهزيمة في مواجهة الفساد، هل ترضى لنا أن نتستر على اهدار المال العام، ان نعرفه ونلمسه ونتحسسه ثم نحجبه عن قارىء وضع ثقته فيك وفينا».

وإذا كان مجدي لم يذكر اسماء من كسروا وعد الرئيس فان زميلنا وصديقنا بمركز «الأهرام» للدراسات السياسية والاستراتيجية الدكتور ضياء رشوان حددها في مقال له بنفس العدد بعنوان «الرئيس هو المسؤول وإلا فهو جمال مبارك، قال فيه:

«هناك من يعرض على رئيس الجمهورية ما يريد عرضه وبالطريقة التي يريد عرضه بها لكي يصل القرار الذي يحقق له ما يرغب فيه من مصالح ولكي تكتمل الرؤية فان من يعرض ذلك على الرئيس وفيما يخص أزمات كبرى مثل تلك الحالية مع الصحافة وقبلها مع القضاء يصعب تصور ان يكون مجرد واحد من مستشاري الرئيس أو كبار المسؤولين الأمنيين والسياسيين المنوط بهم تلك المهمة، فهؤلاء يعلمون جيدا ماذا يمكن أن يكلفهم عرض موجه لمثل تلك الأزمات يؤدي بالرئيس الى اتخاذ قرار يعقد الأزمة ويزيد اشتعالها، إذاً، فان من عرض على الرئيس أزمتي القضاء والصحافة بالطريقة التي انتجت التشريعين المشوهين بشأنهما يتمتع على الأرجح بمسؤولية عالية في الحزب الحاكم وفي نفس الوقت قريب من الرئيس الى درجة لا تجعله يخشى نتائج هذا العرض الموجه من الرئيس إلى درجة لا تجعله يخشى نتائج هذا العرض الموجه للقرار الرئاسي، ولعله ليس من أحد في البلاد من ينطبق عليه هذان الشرطان سوى نجل الرئيس السيد جمال مبارك الذي يبدو انه وجماعته في لجنة السياسات يهدفون من وراء تلك القيود القانونية الثقيلة على القضاء، ومن بعده الصحافة الى استكمال مقومات مشروع التوريث بصفة اساسية وحماية رجاله من أي مساس بتصرفاتهم السياسية أو بذمتهم المالية».

معارك وردود

وإلى المعارك والردود وأولها من «المصري اليوم» يوم السبت ورسالة لواء الشرطة السابق سمير مصطفى رأفت التي قال فيها عن التوريث:

«أكاد أجزم بأن الشعب المصري مصاب بانفصام في الشخصية، فكل الأصوات تنادي برفض فكرة التوريث مع اننا وضعنا المبدأ وتوسعنا في تطبيقه حتى اصبح سلوكا طبيعيا في مجتمعنا، ألسنا نحن الذين تركنا أستاذ الجامعة يورث الاستاذية لابنه؟ فان لم يكن له ولد فلزوج ابنته؟

ألسنا نحن الذين جعلنا الابن يرث أباه في موقعه الصحافي والفني؟

أنا لا أتحدث عن الكفاءة فقد يثبت الابن كفاءة، وانما أتحدث عن الشفافية.

ألسنا نحن الذين ابتدعنا فكرة توريث الحصانة البرلمانية كابر عن كابر؟ فعضو المجلس الموقر المتوفى يخلفه ابنه على كرسيه وفي دائرته ـ وبترشيح من الحزب ـ فان كان له ولدان فالأول للشعب والثاني للشورى؟

حتى الأحزاب السياسية ـ المقزمة ـ ان لم تورث فهي تعد للتوريث فرئيس أحد الأحزاب رأى أنه لم يعد في العمر بقية واللي راح مش قد اللي جاي فعين ابنه نائبا لرئيس الحزب حتى يكون مستعدا لتس